

Distr.
LIMITED

TD/B/53/L.2/Add.8
5 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثالثة والخمسون

جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر

و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

البند ١٢ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم

في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المقرر: السيدة آنا إينيس روكانوف (أوروغواي)

البند ٣ (أقل البلدان نمواً) والبند ٦ (التنفيذ والمتابعة)

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء،

١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، إلى العنوان التالي:

.UNCTAD Editorial Section, Room E. 8106, fax no. 917 0056, tel. no. 917 1437

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- عُرضت الوثائق التالية على المجلس لدى نظره في هذا البند:

"تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٦: تطوير القدرات الإنتاجية" (UNCTAD/LDC/2006 والاستعراض العام)
"الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لفائدة أقل البلدان نمواً" (TD/B/53/3).

٢- ذكر ممثل بنين، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً، أن خطة عمل بروكسل استجابة طموحة لما أعربت عنه الأمم المتحدة من انشغال منذ أمد إزاء حث العالم على مساعدة أقل البلدان نمواً للتغلب على العقبات الكبرى التي تعترض تقدمها الاجتماعي الاقتصادي. غير أن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل طيلة السنوات الخمس الأخيرة جاء دون التوقعات، إذ قد لا تتحقق أهداف برنامج العمل ومقاصده بحلول ٢٠١٠. فالتقييمات التي أجريت تشير إلى أنه رغم كون البلدان النامية قد أبدت بعض الدينامية الاقتصادية بسبب الإصلاحات الداخلية وازدياد المساعدة المقدمة من شركاء هذه البلدان، فإن أي تحسن ملموس لم يطرأ على الظروف المعيشية للسكان، كما أن المعونة الأجنبية إما ظلت دون التوقعات أو لم تتحقق.

٣- ولا تزال أقل البلدان نمواً مهمشةً في التجارة العالمية حيث لا تتجاوز نسبة صادراتها إلى العالم ٠,٥ في المائة ونسبة وارداتها منه ٠,٧ في المائة فقط، حتى وإن كانت هذه البلدان تشكل ١١ في المائة من ساكنة العالم. لذا فإن الحاجة تدعو إلى تعزيز القدرة الإنتاجية والقدرة على العرض في أقل البلدان نمواً. ومن سبل تحقيق ذلك استغلال الإمكانيات العديدة الكامنة والقليل استعمالها من قبيل فائض اليد العاملة، والقدرات الكامنة على تنظيم المشاريع، والمعارف التقليدية المهملة وغير ذلك من الموارد الطبيعية القليلة استغلالها. وسيساعد في ذلك أيضاً تحسين وصول جميع المنتجات ذات أهمية تصديرية لأقل البلدان نمواً إلى الأسواق بصورة تفضيلية. ولذا فإن الحاجة تدعو بإلحاح إلى إعادة إطلاق جولة الدوحة للتنمية وإتمامها بنجاح. ثم إن بذل الشركاء الدوليين لمزيد من الجهود الابتكارية أمر ضروري أيضاً لمساعدة أقل البلدان نمواً على التغلب على العقبات العديدة التي لا تزال تواجهها. ومن هذه العقبات: فرط الاعتماد على التمويل الخارجي، نظراً لتدني مستوى الادخار الداخلي؛ وشدة وطأة الديون الخارجية؛ وتقلب أسعار السلع؛ واستمرار الأمراض المعدية مثل الإيدز؛ وشدة نقص الهياكل الأساسية؛ والارتفاع الحاد في أسعار النفط الذي يهدد بالقضاء على جميع الجهود الإنمائية في أقل البلدان نمواً غير المنتجة للنفط.

٤- في مواجهة هذه القيود المذكورة أعلاه، لن تكون لأقل البلدان نمواً قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي والمساعدة في تحقيق السلام والاستقرار الدولي إلا عبر زيادة المساعدة الإنمائية الفعالة من أجل تطوير القدرات الإنتاجية. ومن شأن الإطار المتكامل المعزز أن يساعد إذا أتيحت الموارد الكافية لتمويل البرامج والمشاريع التي تقدمها أقل البلدان نمواً. غير أن الإطار المتكامل المعزز الحالي لا يبدو أنه طموح بما يكفي لتحقيق أهداف جولة الدوحة وبرنامج عمل بروكسل فيما يتعلق بتحسين اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. وأعرب

ممثل بنين عن أملة في ألا يوجد بحلول ٢٠١٠ أي بلد من أقل البلدان نمواً. وختاماً شكر حكومتي النمسا والنرويج على تمويل عملية تقييم التقدم المحرز في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً وعلى تنظيم حلقة العمل التي نُظمت في أيار/مايو بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل. فقد ساعدت نتائج تلك الحلقة كثيراً الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً في بنين.

موجز الرئيس للمناقشات

التحديات والآفاق

٥- لاحظ المجلس مع التقدير مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ بأبحاثه وتحليله للسياسات العامة، وأنشطته في مجال التعاون التقني وبناء القدرات.

٦- وتوافقت الآراء بشأن أهمية تنفيذ جميع الجهات ذات المصلحة لإعلان الألفية تنفيذاً كاملاً عاجلاً، إضافة إلى أهمية الإجراءات والالتزامات المتعلقة ببرنامج عمل بروكسل لتحقيق أهداف الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. غير أنه لوحظ أن التقدم المحرز حتى الآن يتسم بالتفاوت ويعتريه تباين كبير في الأداء الاقتصادي فيما بين أقل البلدان النامية. ففي بعض الحالات، كان النمو إيجابياً وساهم في خفض الفقر المدقع. وكان التقدم في الحالات التي لوحظ فيها، قائماً عموماً على سياسات اقتصادية سليمة حسّنت بيئة الأعمال التجارية وعززت ثقة المستثمرين. بيد أنه في بلدان أخرى أقل نمواً، كانت النتائج أقل إيجابية، حيث جاء النمو الاقتصادي محبباً للآمال والتحسين في الحد من الفقر قليلاً. وساد قلق إزاء احتمال عدم تحقيق معظم أقل البلدان نمواً لهدف خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٧- وجرى التسليم بضرورة تطوير القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً من أجل تحسين أثر النمو الاقتصادي في الحد من الفقر، لا سيما من خلال إيجاد فرص العمل. فمعظم أقل البلدان نمواً في حالة يتزايد فيها عدد السكان القادرين على العمل بوتيرة أسرع من عدد الوظائف المنتجة. ولعل ذلك من الأسباب الكامنة وراء عدم تحول النمو الاقتصادي بشكل فعال إلى انخفاض في الفقر في هذه البلدان. ففي الماضي، كانت الزراعة القطاع الرئيسي الذي يستوعب اليد العاملة في أقل البلدان نمواً. غير أن تدني إنتاجية العمالة، وصغر حجم المزارع وضعف القدرات الإنتاجية، يظل من الأسباب المفاقمة للفقر في الأرياف في أقل البلدان نمواً. ونتيجة لذلك، تتزايد أعداد الباحثين عن العمل خارج قطاع الزراعة، وتتسارع وتيرة التمردن. لذا من المهم بالنسبة لأقل البلدان نمواً أن تدير عملية الانتقال في مجال العمالة إدارة فعالة بدعم من شركائها الإنمائيين.

٨- وتم التشديد على ضرورة مواصلة أقل البلدان نمواً تحمل مسؤوليتها الأولى في وضع السياسات الوطنية وتحديد الأولويات. إذ سيكفل ذلك الإشراف على تنفيذ السياسات، مع تأكيد الإرادة السياسية لهذه البلدان بدورها لدمج برنامج العمل في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية. وفي هذا الصدد، حظيت بتقدير واسع جهود أقل البلدان نمواً لإيجاد بيئة داخلية مواتية عبر إجراء إصلاحات وبرامج تكيف واسعة النطاق. غير أن مساهمة الشركاء الإنمائيين بشكل محكم أمر حاسم لإنجاح جهود التنمية لأقل البلدان نمواً، ولاندماجها في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، لاحظ المجلس أهمية الدور الذي قام به الشركاء الإنمائيون، في السنوات الأخيرة، في المساهمة في التقدم

المحرز لتحقيق أهداف ومقاصد برنامج العمل. ذلك أن التقدم الذي تحقق في المجال الاجتماعي الاقتصادي شُفع وعُزز بتحسين تنسيق تدفق المعونة المرتبطة بالسياسات والاستراتيجيات الفعالة.

٩ - ونتيجة لذلك، تضاعفت تقريباً تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة. غير أن تحسين نوعية المعونة الإنمائية وفعالية المعونة يظل من باب التحدي. وتغيرت تركيبة المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل ملحوظ أيضاً منذ التسعينيات، بزيادة كبيرة في النسبة المخصصة للقطاعات الاجتماعية وخفض مماثل في القطاعات الاقتصادية والمنتجة، لا سيما قطاع الزراعة. وفي بعض الحالات، ظلت المعونة ضعيفة التنسيق وغير واضحة المعالم كما أنها ضعيفة الارتباط بالسياسات الوطنية في كثير من الأحيان. وفي هذا السياق، من المستحسن للغاية تحسين النهج المتبع إزاء سياسات المعونة بقدر كبير إذا أُريد لأقل البلدان نمواً أن تكون تتحكم بقدر أكبر في النفقات العامة.

١٠ - وأكد المجلس ضرورة زيادة وتعزيز أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات لفائدة أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، جرى التشديد على الدور الحاسم لكل من الإطار المتكامل المعزز ومبادرة المعونة مقابل التجارة في بناء القدرات التجارية لأقل البلدان نمواً. ودُعي الأونكتاد إلى إعطاء الأولوية إلى أقل البلدان نمواً عند القيام بأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات وإلى مواصلة دوره الحيوي في تجسيد نتائج الإطار المتكامل ومبادرة المعونة مقابل التجارة وتشغيلهما.

١١ - ولاحظ المجلس أن الصادرات من فئة أقل البلدان نمواً أظهرت تحسناً ملحوظاً من حيث القيمة في السنوات الأخيرة، وإن كانت حصة هذه البلدان من التجارة العالمية لا تزال هامشية. وإلى حد كبير كانت وراء تحسن الأداء في الصادرات مؤخراً البلدان المصدرة للنفط والأخرى المصدرة للمعادن في فئة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي استطاعت أن تزيد من موادها المصنعة ومن خدماتها في هذه الفئة. لذا ينبغي تعزيز الجهود الوطنية والدولية، بما فيها التنوع الأفقي والعمودي للصادرات من أجل دعم أقل البلدان نمواً المعتمدة على السلع، والتي تواجه مشاكل كبرى تتمثل في تقلب أسعار السلع الأساسية في العالم.

سبيل التقدم

١٢ - أكد المجلس الحاجة إلى "نقلة نوعية" في السياسات الإنمائية لأقل البلدان نمواً على الصعيدين الوطني والدولي بوصف ذلك أمراً حاسماً لأقل البلدان نمواً من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة. وينبغي التركيز على تطوير القدرات الإنتاجية التي تعزز فرص العمالة المنتجة. وأي تدابير معتمدة بهدف بناء القدرات الإنتاجية يجب أن تدرك الطبيعة الشمولية والطويلة الأمد للعملية، مع الإقرار كما يجب باحتياجات وأولويات كل بلد من أقل البلدان نمواً.

١٣ - على الصعيد الوطني، من المهم الآن جعل تطوير القدرات الإنتاجية - وما يتصل بذلك من توسيع نطاق العمالة المنتجة - محور استراتيجيات الحد من الفقر. ولا يعني هذا أن الإنفاق على القطاع الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية البشرية أمر غير مهم. ذلك أنه ينبغي لقطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية أن تشكل جزءاً من عملية تطوير القدرات الإنتاجية. غير أن ذلك يستلزم توازناً أفضل بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات

الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يقتضي الأمر وضع سياسات استباقية لحفز الاستثمار وتنسيقه من أجل زيادة القيمة المضافة والعمل على أن يكون بناء القدرات الإنتاجية بطريقة تثمر فرصاً للعمل المنتج.

١٤ - وفيما يتعلق بالسياسات الدولية، لا تدعو الحاجة إلى المزيد من المعونة فحسب، بل ثمة حاجة إلى إعادة موازنة التركيبة القطاعية للمعونة. ذلك أنه من اللازم زيادة حصة المعونة الإنمائية لفائدة البرامج الإنمائية داخل البلدان وتوجيه الدعم للبرامج التي تديرها أقل البلدان نمواً بنفسها. ومن اللازم أيضاً زيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للهياكل الأساسية المادية والقطاعات المنتجة. وينبغي تكملة هذه التدابير بتدابير شاملة أخرى للتخفيف من وطأة الديون وتحسين وصول جميع المنتجات التي تحظى بأهمية تصديرية بالنسبة لأقل البلدان نمواً إلى الأسواق.

١٥ - وجرى التشديد أيضاً على مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين وصول جميع المنتجات التي تحظى بأهمية تصديرية بالنسبة لأقل البلدان نمواً إلى الأسواق، مع مراعاة ما قد تخلفه المعاملة التفضيلية من آثار تعرية في اقتصادات أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، يجب أن يستمر الدور الحاسم للمعاملة الخاصة والتفضيلية لأقل البلدان نمواً. وإعادة إطلاق جولة الدوحة للتنمية المتوقفة وإتمامها بنجاح أمر حاسم لتنفيذ مبادرة المعونة مقابل التجارة لأقل البلدان نمواً. وثمة توافق كبير بشأن ضرورة اشتغال مبادرة المعونة مقابل التجارة على المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة من أجل بناء القدرة المؤسسية والقدرة على العرض، بهدف مساعدة أقل البلدان نمواً في الاستفادة بفعالية من نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

١٦ - وأدركت الوفود كذلك أن الدور المتزايد للتعاون والشراكة بين بلدان الجنوب، حيث ظهرت بلدان نامية، بصفتها شريكاً إنمائياً وزبوناً لمنتجات أقل البلدان نمواً، يشكل فرصة حاسمة لتدعيم الشراكة الدولية من أجل تنمية أقل البلدان نمواً.

١٧ - وجرى التسليم بضرورة تنمية الموارد البشرية والقدرة على تنظيم المشاريع عبر التدريب المهني والتقني بوصف ذلك أمراً أساسياً لتحسين القدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً. ويجب زيادة الاهتمام بدور القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات التجارية الصغرى والمتوسطة، بهدف التصدي للعقبات من قبيل الحصول على التمويل وارتفاع تكلفة الائتمان. ومن الاقتراحات التي طرحت لحل مشكلة الحصول على التمويل إحداث دوائر لتقييم المؤسسات التجارية الصغرى والمتوسطة، تدعمها مؤسسات معترف بها دولياً. وتم التشديد أيضاً على الدور الحاسم للشراكة بين القطاعين العام والخاص بوصفه عاملاً محورياً في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية لأقل البلدان نمواً، لا سيما في تطوير الهياكل الأساسية. وسلط الضوء أيضاً على أهمية إنشاء روابط فعالة بين القطاعات عبر اتباع نهج "سلسلة القيمة" ومن خلال تحسين الحكامة التنظيمية في أقل البلدان نمواً.

إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

(البند ٦ من جدول الأعمال)

إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، واستعراض التقدم المحرز في هذا التنفيذ، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة

١٨ - عُرضت على المجلس الوثائق التالية لدى نظره في هذا البند:

"التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة: مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد" (TD/B/53/6).

موجز الرئيس للمناقشات

١٩ - لاحظ مجلس التجارة والتنمية أن الأونكتاد، بصفته مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية وما يتصل بها من قضايا في مجال التمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار والتنمية المستدامة، له دور حيوي في مجال تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها إعلان الألفية، وأيضاً في مجال معالجة القضايا والاحتياجات الناشئة المتصلة بهذه النتائج. ورحبت الوفود بفرصة استعراض إسهام الأونكتاد في تنفيذ هذه الالتزامات، وحثت الأمانة على مواصلة المساهمة عبر اتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة في ميدان ولايته الأساسية. وفي الآن ذاته، حُذرت الأمانة من تبديد الموارد في جهات مفرطة ولكن حُثت على تركيز العمل على المجالات ذات الأولوية.

٢٠ - ترتب على المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة عدد كبير من الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي بغية تحقيق أهداف إنمائية. ولوحظ أن البلدان النامية حررت اقتصاداتها استجابة لهذه الالتزامات، غير أن رد البلدان المتقدمة لم يكن مماثلاً دائماً من حيث الوفاء بالتزاماتها بالكامل. فعلى سبيل المثال، لم يتم تدفق الاستثمارات الموعودة إلى البلدان النامية نتيجة عملية التحرير. وقد حُث الأونكتاد على تشجيع المجتمع الدولي على إنجاز هذه الالتزامات المشتركة.

٢١ - واستعرض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج ساو باولو في عملية استعراض منتصف المدة. وينبغي تعزيز دور المجلس واللجان في استعراض التقدم المحرز بشأن نتائج أخرى تقع ضمن ولاية الأونكتاد. فإذا كانت الأمانة تضطلع بالعمل التقني في هذا الصدد، فإن عمل الآلية الحكومية الدولية غير كاف. ذلك أن الحاجة تدعو إلى إنشاء آلية استعراض، لا سيما في مجالات من قبيل السلع الأساسية، والديون، والاستثمار والتماسك التنظيمي. واقترح تنظيم دورات خاصة للمجلس من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية الأخرى ووضع خطط مستقبلية لتنفيذها. وستشكل نتيجة هذه الدورات أيضاً مساهمات فنية في عملية المتابعة التي يضطلع بها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٢- وستتزامن مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر، الذي سيعقد في ٢٠٠٨، مع منتصف الجدول الزمني المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذا اقترح أن تُدمج، بالتزامن مع الأونكتاد الثاني عشر، عملية استعراض مساهمة الأونكتاد في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، سيعد تقرير عن مساهمة الأونكتاد.

٢٣- وحظي عمل الأونكتاد بشأن نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بالتقدير والدعم. فالولاية الأساسية للأونكتاد واختصاصه سيمكناهما من المساهمة المباشرة في متابعة ذلك المؤتمر. غير أن ثمة حاجة إلى إجراء تقييم موضوعي على المستوى الحكومي الدولي بشأن تنفيذ توافق آراء مونتيري بوجه خاص. وبالإمكان تنظيم ذلك في سياق الدورات الاستثنائية المقترحة للمجلس. وبإمكان الأمانة أن تعد تقريراً في هذا الصدد أيضاً.

٢٤- وجرى التسليم بالدور الرائد للأونكتاد في مجال تيسير تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، وشجعت الأمانة على مواصلة بناء القدرات في البلدان النامية في هذا الصدد، إضافة إلى مواصلة عملها من أجل تحسين الشفافية ونوعية المعلومات المتعلقة بتدفق الأموال والاستثمارات، قائمة في ذلك بدور مركز تنسيق المعلومات في هذا الصدد.

٢٥- ولاحظ العديد من الوفود بقلق ضعف التقدم في قطاع السلع الأساسية. ذلك أن أهمية هذا القطاع بالنسبة للتنمية والقضاء على الفقر، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على تصدير السلع الأساسية، تشكل دعامة للحجج القائلة بضرورة مواصلة الأونكتاد لمساهمته الموضوعية على هذه الجبهة. وجرى التساؤل عما إذا كانت الإسهامات في مجال البحث والتحليل متاحة قريباً، نظراً لقوة الأونكتاد في مجال البحث. وبينما أعربت وفود عن تقديرها لمشاريع ملموسة قامت بها الأمانة حتى الآن، أُعرب عن الإحباط بشأن عدم التقدم في إنشاء فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية والتي دعا إلى إنشائها مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في ساو باولو. وحُثت الأمانة على التفكير بشأن المشاكل التي تواجهها في هذا المجال، وعلى العمل على إيجاد حلول موضوعية أكثر للمشاكل التي تواجهها البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، بدلاً من الإفراط في الأنشطة المتنوعة والجانبية. وطلب إلى الأمانة أن تقدم تقريراً يلقي الضوء على ما أُنجز في مجال السلع الأساسية، وأن تحدد خريطة طريق لكيفية اعتمادها المضى في هذه المسألة، مراعية هذه الآراء.

٢٦- ولوحظ أن التجارة أحد مصادر الدخل الكبرى في البلدان النامية التي تقدم موارد للتنمية. لذلك تدعو الحاجة إلى مساهمة المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية مثل الأونكتاد في تحسين إدراك القضايا الهامة المطروحة ومواطن قلق البلدان النامية ومصالحها. وحذرت الوفود من أن يؤدي تعليق جولة الدوحة إلى المجازفة بالتقدم الذي أحرزته البلدان النامية على صعيد التجارة، وحثت الأونكتاد على القيام بدور أقوى في مساعدة هذه البلدان. وينبغي للأونكتاد مواصلة مساعدته الخاصة إلى البلدان النامية في إعداد مقترحات سليمة للمفاوضات التجارية وإجراء تقييم للاحتياجات الإنمائية للبلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية قبل الانضمام إلى المنظمة. وجرى التشديد على إمكانية بل وجوب مساهمة الأونكتاد في دفع المفاوضات إلى الأمام من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية لجولة الدوحة. وشجعت الأونكتاد أيضاً على العمل في إطار المعونة مقابل التجارة.

٢٧- ولوحظ أن للأونكتاد دور حيوي في تنفيذ ومتابعة برنامج عمل الماتي لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية، لا سيما عبر تعزيز إطار النقل العابر الذي ييسر التجارة والاستثمار.

٢٨- وجرى التشديد على إمكانية تنسيق عمل الأونكتاد في مجال متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبرى للأمم المتحدة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى تنسيقاً وثيقاً. ولهذا الغرض، طُلب إلى الأمانة أن تقدم إلى المجلس في دورته الرابعة والخمسين تقريراً عن تعاونها مع المنظمات الأخرى المرتبطة بالتجارة والتنمية. وعلاوة على ذلك، أكدت أهمية التماسك بين الأونكتاد والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز. وشُجع الأونكتاد على مواصلة الحوار مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، المنظم في سياق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي للمجلس أيضاً أن يحافظ على علاقة أوثق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، لأن هذه التفاعلات تُغني النقاش وتنهض بالبرامج بشكل ملموس.

٢٩- وجرى التسليم بعمل الأونكتاد فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون مع اللجان الإقليمية، وشُجع بذل مزيد من الجهود في هذا الاتجاه. وينبغي تحسين العمل المتعلق بالتعاون الإقليمي والتجارة بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية خصوصاً. وبإمكان الأونكتاد أن يقدم خيارات في مجال السياسة العامة يستقيها من التجارب وأفضل الممارسات في بلدان الجنوب خدمة لمصلحة البلدان النامية الأخرى. وبإمكان الأونكتاد أيضاً أن يساعد المؤسسات والترتيبات الإقليمية في إنجاز تنسيق أفضل لتنفيذ السياسات ذات الصلة.
